

تأكيد ضرورة التزام رجل الأمن بالقانون لتعزيز الحكم الصالح

والقضاء على الفقر، وخلق فرص للعمل، وتأمين مقومات معيشة كافية، وحماية البيئة وتجديدها". وأشار المشاركون إلى أهمية اللقاءات المفتوحة بين الأجهزة الأمنية والمجتمع، وأن يكون القانون ثقافة في المجتمع، وأن تشارك الأجهزة الأمنية، ممثلة العلاقات العامة في النشاطات الاجتماعية وزيارة المؤسسات كافة، مثل: الجامعات، وإيجاد آليات لتعزيز التواصل بين المواطن والأجهزة الأمنية. كما دعوا إلى يقوم التوجيه السياسي بدور فعال في التواصل مع المجتمع المدني، وتعزيز فهم المواطن للقانون بأن رجل الأمن هو لخدمته وحمايته، وليس لحماية أمن الاحتلال، وتعزيز ثقة المواطن برجل الأمن وهيبته.

وشددوا على أهمية أن تأخذ وسائل الإعلام دورها في نشر وتعزيز ثقافة سيادة القانون، والعمل على تخصيص مكتب استعلامات، وهيئة خاصة بإعلان أي حادث أو اعتقال لتكون كعنوان للمواطن أو هيئة حقوقية أو إعلامية، والتركييز على معايير اختيار رجل الأمن وتأهيله وإعداده لمواجهة الجمهور، ورفع مستوى تعامله وتخابه مع فئات المجتمع المختلفة.

وفئات المجتمع. وأوضحوا أن الأمن يمثل القاعدة والأساس للنهوض والتقدم والازدهار في الدولة، مشيرين إلى أن القيادة الأمنية أولت اهتماماً بالغا لتعزيز الثقة بين المواطن ورجل الأمن، وعملت على مد جسور الثقة والتعاون بين هاتين الركيزتين. واعتبروا أن الأجهزة الأمنية لم تعد وحدها هي المسؤولة عن الحفاظ على أمن ومكتسبات الوطن، وإن كان يقع عليها الجزء الأكبر، فالمسؤولية الأمنية مشتركة، حيث كانت الواجبات الأساسية للمؤسسات الأمنية هي منع الجريمة قبل وقوعها، ومكافحتها، والكشف عنها، والقبض على مرتكبيها، والمحافظة على الأمن العام، وحماية الأرواح والممتلكات، والإشراف على تنفيذ قوانين ولكن كل تلك المسؤوليات لا تصل بالأمن إلى ما هو مطلوب من دون مشاركات من المؤسسات المجتمع المدني، وتوعية المجتمع بأسره.

وقال مركز "شمس" ومركز "جنيف" : "إن وجود القانون العادل، وتطبيقه على الجميع بدون تمييز أو محاباة، هو من مبادئ الحكم الرشيد، ويعتبر شرطاً ضرورياً لتحقيق التنمية المستدامة،

نابلس- الأيام": شدد مشاركون في ورشة عمل على ضرورة التزام رجل الأمن بالقانون، وتعيينهم وفق كفاءات ضمن هيكلية الأجهزة الأمنية لتعزيز الحكم الصالح من خلال توفير كادر مهني. ودعوا إلى تأهيل قيادة وكوادر وأفراد الأجهزة الأمنية الفلسطينية بما ينسجم مع القانون وحقوق الإنسان، والعمل على تقوية الجانب الإعلامي للأجهزة الأمنية الفلسطينية. جاء ذلك خلال الورشة التي نظمها مركز حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" ومركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، مع الأجهزة الأمنية، والمحافظة، في مدينة نابلس، أمس، وذلك ضمن أنشطة برنامج منتدى تعزيز سيادة القانون والحكم الصالح.

وقال د. عمر رحال من مركز "شمس" : إن الأجهزة أمنية على احتكاك مباشر مع المواطنين، وهي المطالبة بتطبيق القانون وفرض النظام، مشيراً إلى أن هناك أهمية للاستماع إلى رأي ممثلي الأجهزة الأمنية في آليات تطبيق سيادة القانون والمعيقات والتحديات التي تحول دون تطبيق سيادة القانون في محافظة نابلس، والآليات المقترحة. من جانبه، قدم نيكولا ماسون نائب مدير مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة شرحاً عن المشروع ومرامحه الذي ينفذه مركز "جنيف" ومركز "شمس" منذ ثلاث سنوات في مختلف محافظات الضفة الغربية .

وقال: إن تعزيز سيادة القانون وتعزيز إصلاح القطاع الأمني الفلسطيني يحتاج إلى تضافر جهود الجميع في سبيل الارتقاء بالعمل الأمني الفلسطيني، مشيراً إلى أن ذلك يمكن أن يتحقق بفعل الشراكة والتنسيق بين القطاع الأمني الفلسطيني من جهة، ومؤسسات المجتمع المدني من جهة أخرى.

١٤٥ إصابة في حوادث

سير بالضفة الأسبوع الماضي

رام الله - " وفا": قالت الشرطة، أمس، إنه أصيب ١٤٥ مواطناً بجروح مختلفة في ١٥٢ حادث سير وقعت بالضفة الغربية، الأسبوع الماضي. وأوضح بيان إدارة العلاقات العامة والإعلام بالشرطة، أن إدارة شرطة المرور سجلت ١٥٢ حادث سير في الضفة، نتج عنها إصابة ١٤٥ مواطناً، منهم ٢ بحالة خطيرة، و١٩ إصابة متوسطة و١٢٤ إصابة بسيطة. وأشار البيان إلى أن شرطة المرور فحصت الأسبوع الماضي ١٠٤١ مركبة، وأنزلت عن الشارع ٧٣ مركبة لا تتوفر بها شروط السلامة العامة، وحررت ١١٦٢ مخالفة مرورية، وأتلقت ٢٨٦ مركبة غير قانونية، كما حجزت ٤٢ مركبة للتأكد من قانونيتها . ودعت الشرطة المواطنين للالتزام بقوانين السير وعدم قيادة المركبات غير القانونية، لما تسببه من كوارث وأضرار على المجتمع .